

حمام الدم مستمر .. عشرات القتلى والجرحى في سلسلة هجمات متفرقة

العراق: المالكي يواصل هوايته في قذف كرة العنف إلى الخارج

■ رئيس الوزراء:

السعودية وقطر

تدعمان الجماعات

الإرهابية وتعملان

على محاربتنا عبر

البوابة السورية

بغداد - «وكالات»: اتهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي السعودية وقطر بدعم مقاتلين ستة تحاربهم قواته في محافظة الأنبار في أقوى تصريح له منذ اندلاع العنف في المحافظة الواقعة بغرب العراق في وقت سابق هذا العام.

وتحارب قوات الأمن العراقية مقاتلين من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام في مدينتي الفلوجة والرمادي الرئيسيتين في الأنبار منذ يناير بعد اعتقال نائب سني وقض اعتصام مناهض للحكومة مما أثار اضطرابات قليلة وسمح للجماعة باتخاذ مواقع للقتال في المدينتين. وتجسد تصريحات المالكي مخاوف عراقية من الدول العربية السنية ويحاول رئيس الوزراء العراقي تحسين صورته كمدافع عن الدولة ذات الأغلبية الشيعية قبل انتخابات مفررة في نهاية أبريل.

وتصاعد العنف في العراق خلال الشهور الاثني عشرة الماضية وقادت جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام حملة شعواء بشن تفجيرات انتحارية منذ منتصف 2013. وقال المالكي في كلمة في منتصف فبراير أن السعودية وقطر تقدمان الأموال لتجنيب مقاتلين في الفلوجة. وقتل أكثر 700 شخص في العنف بالعراق في فبراير بالإضافة إلى الرابة 300 قتل ورد أنهم سقطوا في غرب الأنبار وكان العام الماضي هو الأعنف منذ 2008 حيث قتل فيه قرابة ثمانية آلاف شخص.

وقال المالكي في مقابلة مع قناة فرانس 24 التلفزيونية في وقت متأخر يوم السبت إنه يتهم الدولتين «بالتحريض لهذه المنظمات الإرهابية.. بدعمها سياسيا واعلاميا، بدعمها السخي ماليا.. بشراء الأسلحة لحساب هذه المنظمات الإرهابية وبالحرب المعلنة من قبلهم على النظام السياسي في العراق وايوأتهم لزعماء الارهاب والقاعدة والعائقيين والتكفيريين.. هذا هو دعم غير محدود».

بالدولتين الخليجتين العربيتين بالفقور حيث تزيان أنه مقرب أكثر من اللازم من إيران ويشتهه رئيس الوزراء منذ وقت طويل بأن الدولتين تمولان جماعات مرتبطة بالعراق بهدف إسقاط الحكومة العراقية التي يقودها الشيعية. واتهم المالكي الحكومة السعودية بالسماح لما وصفها بأنها «لجان» في العراق «لكسب» العراق.

واتهم المالكي أيضا الدولتين العربيتين بالتسبب في الحرب الأهلية المستمرة منذ ثلاث سنوات في سوريا عن طريق جماعات مرتبطة بالقاعدة تنشط حاليا

على جانبي الحدود العراقية السورية بجوار الأنبار. وقال المالكي «يهاجمون العراق عبر سوريا وبشكل مباشر بل هم أعلنوا الحرب على العراق كما أعلنوها على سوريا ومع الأسف الخلفيات طائفية وسياسية في نفس الوقت».

وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام من اكبر الجماعات التي تقاتل على الأرض في سوريا.

وأضاف المالكي أن الموقف السعودي «يعتبر هو المبتني لدعم الارهاب بدعونه في سوريا ويدعونه في العراق ويدعونه في لبنان ويدعونه في مصر ويدعونه في ليبيا».

وتلعب السعودية وقطر دورا نشطا في الحرب السورية وتدعمان جماعات مسلحة تقاتل الرئيس السوري بشار الأسد.

وتنفي الدولتان دعم القاعدة. وكانت السعودية والإمارات والبحرين قد سحبت سفراءها من قطر يوم الأربعاء في خلاف لم يسبق له مثيل بين الدول الخليجية العربية التي اختلفت مواقفها بشأن دور الاسلاميين في منطقة تعنها الاضطرابات. كما وصف المالكي الزعيم

الشيعي مقتدى الصدر الذي سبق أن شن هجوما لاذعا على المالكي، بأنه «حديث على السياسة» و«لا يفهم أصول العملية السياسية». ورغم أن بعض هذه الهجمات تحمل بعدا طائفيا، نفى المالكي في المقابلة أن يكون هناك أي شرح طائفي في العراق.

بالمقابل رد إباد علاوي رئيس الوزراء العراقي السابق، على اتهامات المالكي للسعودية، بدعم الإرهاب في العراق، في مؤتمر هذه الانتلأف الوطنية العراقية، متسانلا: «كيف للمالكي أن يتهم الدول العربية والسعودية بدعم الإرهاب، دون أن يقدم دليلا على اتهاماته».

وأضاف أن السعودية وقفت وقفة جريئة وحازمة في وجه الجماعات الإرهابية، مشيدا بدورها العالمي في مكافحة الإرهاب، معتبرا أن المالكي «مغيب عن هذه الأخبار»، في إشارة لقرارات السعودية الأخيرة التي صنفت جماعات القاعدة وداعش والنصرة جماعات إرهابية.

وطالب إباد علاوي، حكومة المالكي بالاستقالة وتشكيل حكومة جديدة، موضحا أن العراق مقبل على مفترق طرق، كما أن الحكومة الحالية غير قادرة وليست راغبة

في إجراء انتخابات نزيهة. ورفض علاوي اتهامه بدعم جماعات دينية تقاتل في العراق، وقال إنه ضد الإسلام السياسي، وضد المذهبية معتبرا هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة.

وحول هجوم المالكي على الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، واعتباره حديثا على المجال السياسي ولا يفهم أصول العملية السياسية، قال علاوي إنه لا يقبل هذه الانتقادات، مشيرا إلى أن الصدر قدم تضحيات من أهله في سبيل العراق.

وحول اتهام حكومة المالكي للمعتاهرين في مدن عراقية عدة من بينها الأنبار والفلوجة وكربلاء في النجف والناصرية ووصفه لهم بالإرهابيين، سخر علاوي من هذا الأمر، وطالب بعدم إلقاء التهم جزأفا على المتظاهرين السلميين.

وحول الانتخابات البرلمانية المقبلة، قال علاوي إنهيم لا يريدونها أن تجري في ظل التخوين والترهيب، مطالبا بحكومة تصريف أعمال للإشراف على الانتخابات بعد أن فشلت حكومة المالكي في إدارة العراق فشلا ذريعا، على حد وصفه.

ميدانيا قتل 22 شخصا على الأقل وأصيب العشرات في تفجير انتحاري استهدف حاجزا للفتيش بمدينة الحلة، مركز محافظة بابل، جنوبي العراق.

وأوضحت مصادر بالشرطة أن الهجوم تم تنفيذه بواسطة حافلة صغيرة محملة بالمتفجرات في ساعة الذروة الصباحية.

ووقع الهجوم عند المدخل الشمالي لمدينة الحلة. وفي غضون ذلك أردى مسلحون في الشقاط 290 كلم شمال غرب بغداد، محمد حسين حميد المرشح للانتخابات التشريعية عن القائمة العربية التي يتزعمها نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح الملك، وهو نائى مرشح يقتل منذ بداية العام بعد حمزة الشمري في فبراير الماضي.

وفي بلدة نفسا قتل شرطيان يابدي مسلحين في هجوم على حاجز، كما قتل طفلان في انفجار بقرية جنوب المدينة.

وفي سامراء 100 كلم شمال بغداد، قتل طالبان إضافة إلى أحد عناصر الشرطة في اشتباك مسلح قرب مركز مراقبة.

وفي الخالص 65 كلم شمال شرقي العاصمة، قتل عقيد في الجيش وجندي في انفجار. وقال

عقيد في قيادة عمليات ديالى إن «أمر الفوج الثالث في الجيش العراقي المقدم عباس الربيعي قتل مع أحد أفراد حمايته بانفجار عبوة ناسفة في قضاء الخالص». وأضاف المصدر أن «الربيعي كان يقوم بتفقد وحدات الجيش المنتشرة في هذه المدينة لحظة وقوع التفجير».

وفي الموصل «370 كلم شمال بغداد»، قتل مدني بهجوم مسلح بمسدس كاتم للصوت استهدفه أمام منزله في حي الأبار شرق المدينة. وقال الجيش إنه اعتقل 44 ممن وصفهم بالمطلوبين في المدينة.

وفي بغداد قتل ثلاثة أشخاص وأصيب ثمانية آخرون في انفجار سيارة مفخخة قرب سوق يحيى القاهرة، كما قتل ضابط وجنديان ومسلح وأصيب أربعة جنود في مواجهات بمنطقة الحصوة غربي العاصمة.

وفي الرمادي، قال المجلس العسكري العام لنوار العراق إن عددا كبيرا من الجيش والشرطة والمصحوات سقطوا بين قتيل وجريح في المدينة بتفجير ثلاث سيارات مدرعة استولى عليها المسلحون.

وأضاف المجلس أن السيارة

أشتون: لا توجد ضمانات قد تؤدي إليه

إيران متفائلة بإمكانية التوصل لاتفاق نووي

.. خلال أشهر

أشتون إلى إيران منذ توليها مهام منصبها في عام 2008. وقالت أشتون إن «الاتفاقية المؤقتة بالفعل مهمة جدا لكنها ليست في أهمية اتفاق شامل.. وهو أمر» صعب». واستطردت قائلة إنه «لا يوجد ضمان بأننا سوف ننجح».

وأضافت أن هناك حاجة للحصول على دعم من كافة الأطراف. ويقول مراقبون إن الهدف الرئيسي من الزيارة هو بحث إمكانية إقامة علاقة جديدة بين إيران وأوروبا.

لكن الأمل معقود كذلك على أن تبلغ أشتون رسالة للمسؤولين الإيرانيين مفادها أن هناك الكثير من الفائدة إذا استمروا في بناء علاقة جديدة مع المجتمع الدولي، بحسب دوست، الموجودة حاليا في طهران. وينص الاتفاق المؤقت الذي تمن التوصل إليه العام الماضي على خفض نسبة تخصيب اليورانيوم في إيران مقابل رفع جزئي للعقوبات المفروضة عليها.

وتوصلت إيران إلى الاتفاق مع مجموعة «1+5» التي تضم ألمانيا بالإضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن «الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا». وأوردت وسائل إعلام إيرانية أن المسؤولة الأوروبية ستزور مدينة أصفهان التاريخية اليوم.



جواد ظريف وكاترين أشتون خلال مؤتمرها الصحافي أمس

طهران - «وكالات»: أبلغ وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، مسؤولو الشؤون الخارجية بالاحاد الأوروبي، كاترين أشتون، أن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي لبلاده خلال أشهر.

وفي مؤتمر صحفي مشترك، قال ظريف «بوسعنا القيام بهذا في غضون أربعة أو خمسة شهور أو حتى أقل».

لكن أشتون حذرت من عدم وجود «ضمانات» على أن محادثاتهما سوف تؤدي إلى اتفاق شامل.

جاء هذا في مؤتمر صحفي مشترك عقب اجتماع عقده الاثنان لأكثر من ساعة، ضمن المحادثات التي تجريها أشتون في أول زيارة لها إلى إيران.

وترغب القوى الغربية في أن تحد إيران بصفة نهائية من أنشطة تخصيب اليورانيوم لضمان عدم قدرتها على إنتاج سلاح نووي.

وقد أدى انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران إلى تحسن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

وفي نوفمبر، توسطت أشتون في اتفاق مؤقت للحد من برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها.

ويقول محللون إن من المتوقع كذلك أن تتم مناقشة الحرب في سوريا، حيث أن إيران حليف رئيسي للرئيس السوري بشار الأسد.

وهذه هي الزيارة الأولى التي تقوم بها

والمكونات السياسية في اليمن. ويأتي تشكيل اللجنة في إطار اتفاق انتقال السلطة الذي أنهى حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

وسيجسد الدستور الجديد المبادئ العامة التي حددها مؤتمر الحوار، وأبرزها تحويل اليمن إلى دولة اتحادية من ستة أقاليم: أربعة في الشمال واثنان في الجنوب، وهو الأمر الذي يفتح عليه الحراك الجنوبي والدعوات.

وحدد قرار الرئيس اليمني ثلاثة جوانب يجب أن تغلظها هذه الصياغة، وهي تلبية تطلعات الشعب اليمني، والأخذ في الحسبان بوجهات النظر المتعلقة بمسودة الدستور والتي قد ترفع إلى لجنة صياغة الدستور من قبل الهيئة الوطنية للرقابة والمواطنين أثناء فترة المشاورات العامة، إضافة إلى ضرورة توفير الدستور أساسا لتحقيق السلام الدائم والديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

دستور اليمن الاقتصادي الجديد، والتضير لتشكيل لجنة صياغة الدستور خلال ثلاثة أشهر. وسيكون أمام اللجنة مهمة صياغة الدستور انطلاقا من نتائج مؤتمر الحوار الذي اتفق على معظم البنود من حيث المبدأ، مع الأخذ بوجهات نظر مختلف القوى

الحزبية. وكان يتوقع أن تضم لجنة الصياغة ثلاثين عضوا حسب ما أوصى فريق بقاء الدولة في مؤتمر الحوار.

وجاء قرار هادي تنفيذا لتناجح مؤتمر الحوار الوطني الذي اختتم في يناير الماضي والذي أقر جملة محددات لصياغتها في

والإعلام، كما حدد عمل لجنة الدستور في غضون ستة على الأكثر.

وقال مصدر قانوني لوكالة يونايتد برس إنترناشونال إن الرئيس اليمني سقى أعضاء اللجنة من ذوي الكفاءات والتخصصات القانونية، بعيدا عن المحاصصة

«الاستئناف» تؤيد حكم السجن

بحق 11 قرصانا صوماليا

القراصنة الصوماليين بالشروع في خطف سفينة اجنية في 12 فبراير عام 2009 في خليج عدن. ووجهت نيابة عدن للمدائن تهمة اختطاف السفن في المياه الإقليمية والدولية بهدف الإضرار بمركز اليمن الاقتصادي وتعرض سلامة الملاحة البحرية ومرور السفن في المياه الإقليمية والدولية للخطر.

عدن - «وكالات»: قالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية أمس أن محكمة استئناف في عدن بجنوب اليمن أدت أحكاما بالسجن عشر سنوات بحق 11 قرصانا صوماليا أدینوا بالقرصنة في مياه خليج عدن.

وكان الحكم الابتدائي الصادر عن محكمة مختصة بقضايا أمن الدولة في عدن قضى بإدانة